

تحديات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية *Challenges of forensic accounting in combating financial corruption in the Algerian environment*

سارة حدة بودريالة جامعة عمارثليجي - الأغواط - boderbala_sarah2@yahoo.fr	عبد المجيد بن العربي* جامعة عمارثليجي - الأغواط - Ab.benlarbi@lagh-univ.dz
---	--

تاريخ النشر: 2021/07/ 12

تاريخ القبول: 2021/05/ 31

تاريخ الاستلام: 2021/05/ 02

الملخص

نهدف من خلال هذا المقال إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه المحاسبة القضائية في البيئة الجزائرية، والحاجة الملحة إلى تفعيل وتطوير هذه المهنة بالشكل اللازم لمواجهة الارتفاع المتزايد لحجم المنازعات والدعاوى القضائية المتعلقة بالغش والتحايل في القوائم المالية والتصريحات الجبائية إضافة إلى ظهور أنواع جديدة ومتطورة من الجرائم المالية أفرزها التطور التكنولوجي.

تم صياغة هذا المقال بالاعتماد على فرضية رئيسية بينت تأثير محددات تحديات المحاسبة القضائية على مكافحة الفساد المالي، و المتمثلة في كل من محدد خدمات المحاسبة القضائية، محدد مهارة المحاسب القضائي ومحدد تطبيق المحاسبة القضائية، و أربع فرضيات جزئية ركزت على الحاجة الماسة لخدمات المحاسبة القضائية و أهم المهارات الضرورية التي ينبغي للمحاسب القضائي أن يتمتع بها لأداء عمله و تطبيقه بشكل كفؤ و فعال، وقد تم تحليل الفرضيات كلها من خلال نتائج التحليلات الإحصائية لإجابات عينة متنوعة من المهنيين بالاعتماد على استمارة استبيان خصصت لهذا الغرض خلصت إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها رفض الفرضية الرئيسية و إبراز الأهمية البالغة لمحدد المهارة في مهنة المحاسبة القضائية مقارنة بكل من محدد الخدمة و التطبيق و تأثيره الكبير على مكافحة الفساد المالي بمختلف أنواعه في البيئة الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: محاسبة قضائية، خبرة قضائية، جريمة مالية، مهارات المحاسبة القضائية، فساد مالي.

تصنيف JEL: K13 ; M41

Abstract :

This article aims to shed the light on the challenges facing Forensic accounting in the Algerian environment, and the urgent need to activate and develop this profession in best ways to face the increasing volume of disputes, lawsuits related to fraud, fraud in financial statements and tax declarations in addition to the emergence of New and advanced types of financial crimes resulted from technological development.

This article has been formulated based on a main hypothesis that showed the impact of determinants of forensic accounting challenges on combating financial corruption, and four partial hypotheses that focused on the urgent need for forensic accounting services and the most important skills that a forensic accountant should possess to perform and implement his work efficiently and effectively. All hypotheses were analyzed through the results of statistical analyzes related to answers of a diverse sample of professionals, based on a questionnaire designed for this purpose. Study revealed a set of conclusions, the most important of which is the reject of the main hypothesis and highlighting the critical importance of the determinant of skill in the profession of forensic accounting and its huge impact on the great struggle against all kinds of financial corruption.

Keywords: Forensic accounting, Judicial expertise, Financial crime, Forensic accounting skills, Financial corruption.

JEL classification codes: K13 ; M41

مقدمة:

يشهد العالم انتشارا واسعا وتناميا كبيرا لحركات الأموال والاستثمارات الاقتصادية لكبريات المؤسسات والشركات العالمية إضافة إلى تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول والشركات وحتى الأفراد، مما أدى إلى ظهور اختلافات ونزاعات اقتصادية وقانونية إضافة إلى تنامي طرق الاحتيال و نسب الجرائم المالية التي تسببت في أضرار شديدة على أسواق رأس المال عموما وعلى البيئة الاقتصادية الجزائرية خصوصا، وبالرغم من التقدم الذي أصبحنا نعيشه والكشف عن العديد من طرق ومخططات الاحتيال، إلا أن هناك مخططات أخرى متطورة لم يتم الكشف عنها، لأن المحتالين يتقدمون دائما بخطوة إلى الأمام في ابتكار طرق جديدة، وهذا ما فرض ضرورة الكشف عن هذه الجرائم المالية ومنعها في الوقت المناسب، وبما أن المحاسبة هي لغة المال والأعمال فإن دورها في إبداء الرأي الفني المالي والمحايد في العديد من القضايا والنزاعات المالية والتجارية يبدو غاية في الأهمية وهو ما تجسد في المحاسبة القضائية بأدواتها المختلفة كفن وعلم يستخدم أساليب علمية في البحث والتحري بغية حل المنازعات المالية والتجارية التي تواجه القضاء في مجال المال والأعمال.

على الرغم من أهمية المحاسبة القضائية بالنظر إلى تعقد البيئة الاقتصادية في الجزائر وتفشي مختلف مظاهر الفساد المالي إلا أن دورها يبقى مغيبا بمفهومه العلمي الحديث من خلال الاهتمام بها في كافة القطاعات وحتى ضمن مناهج التعليم المحاسبي لمختلف أطوار التكوين في الجامعة الجزائرية، وعليه ونظرا لأهمية الموضوع وحساسيته خاصة في الظرف الاقتصادي والاجتماعي الحالي وجدنا أنه من الضروري أن نسلط الضوء على أهمية تفعيل هذا النوع من المحاسبة في البيئة الجزائرية وضرورة الاستفادة من أساليبه الحديثة والمتطورة في إبداء الرأي الفني المالي المحايد والموضوعي في مختلف القضايا والمنازعات المالية والقانونية التي يواجهها القضاء في الجزائر. إشكالية الدراسة: يعد دور المحاسب القضائي أو الخبير القضائي في الجزائر في غاية الأهمية خاصة مع توسع السياسة الاقتصادية للبلاد وأخذها لأبعاد سياسية واجتماعية مع ارتفاع كبير في معدلات الجريمة المالية والدعاوى القضائية، حولت البيئة الاقتصادية في الجزائر إلى تحد كبير يواجه المحاسبة القضائية عموما والمحاسب القضائي خصوصا في إبداء رأي صحيح وواضح يستطيع القاضي الجزائري من خلاله الفصل في مختلف القضايا المطروحة، وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية كما يلي:

ما هي التحديات التي تواجه ممارسة مهنة المحاسبة القضائية لمكافحة الفساد المالي في

البيئة الجزائرية؟

ويمكن تجزئة هذه الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

❖ هل المحاسب القضائي في الجزائر مؤهل علميا وبالشكل الكافي لمواجهة مختلف طرق التحايل والغش في البيئة الجزائرية؟

❖ هل نتيجة الخبرة القضائية في الجزائر تساعد القاضي على إصدار حكمه؟

❖ كيف يمكن للمحاسب القضائي أن يلعب دورا أكثر فعالية في الحد من الجرائم المالية؟

فرضيات الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى اختبار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمحددات تحديات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوي $\alpha=0.05$.

الفرضيات الجزئية: تهدف لدراسة المتغيرات الثلاثة لتحديات المحاسبة القضائية وهي متغير الخدمة، المهارة، والتطبيق.

1. لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير الخدمة في مكافحة الفساد المالي في البيئة

الجزائرية عند مستوى معنوي $\alpha=0.05$ ؛

2. لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير المهارة في مكافحة الفساد المالي في البيئة

الجزائرية عند مستوى معنوي $\alpha=0.05$ ؛

3. لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير التطبيق في مكافحة الفساد المالي في البيئة

الجزائرية عند مستوى معنوي $\alpha=0.05$ ؛

4. توجد درجات أهمية لمحددات التحديات لدى المحاسبين القضائيين في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

❖ تسليط الضوء على واقع المحاسبة القضائية في الجزائر ومدى الحاجة إلى تفعيل دورها وتطويره؛

❖ معرفة أهم التحديات التي تواجه المحاسب القضائي في البيئة الجزائرية؛

❖ التعرف على أهم المهارات التي يجب أن يتحلى بها المحاسب القضائي لكشف الغش والاحتيال

في القوائم المالية بهدف تقديم تقارير ذات جودة وموضوعية عالية إلى القضاة؛

❖ إبراز أهمية المحاسبة القضائية في مكافحة الجريمة المالية؛

❖ محاولة إعطاء حلول لتجسيد و تفعيل دور المحاسبة القضائية في مساعدة القضاء.

المنهج المتبع: تحقيقاً للأهداف السابقة اعتمدنا على المنهج الاستقرائي في تحديد مشكلة الدراسة وصياغة الجانب النظري لها من خلال استعراض لأهم النقاط والمحاور العلمية التي يجب التركيز عليها في تحليل واقع المحاسبة القضائية في الجزائر وسبل تفعيلها وتطويرها.

أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا فيه على المنهج الوصفي التحليلي في إعداد وتوزيع استمارة استبيان على عينة من الأخصائيين في الأمور المحاسبية والقضائية للوقوف على آرائهم وتحليلها إحصائياً والخروج باستنتاجات وتوصيات علمية تتماشى مع أهداف الدراسة.

تقسيمات الدراسة: قسمت الدراسة خمسة أقسام تضمنت ما يلي:

I. مفهوم المحاسبة القضائية؛

II. دور المحاسبة القضائية في الحد من الجرائم المالية؛

III. الفساد المالي في الجزائر؛

IV. تحليل بيانات الدراسة وعرض نتائجها؛

V. الخاتمة.

I. مفهوم المحاسبة القضائية

نشأت المحاسبة القضائية لحاجة القضاء لخدمات المحاسبين في القضايا ذات الصبغة المحاسبية والمالية، وتعرف بأنها استخدام مهارات المحاسبة والمراجعة والمهارات التحقيقية في مساعدة القضاء في النزاعات ذات الصبغة المحاسبية والمالية للوصول للحقيقة.

و يعني مصطلح المحاسبة القضائية Forensic Accounting تطبيق الحقائق المالية في المسائل القضائية، لقد عرفت المحاسبة القضائية بالعديد من التعريفات منها تعريف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) American institute of certified public Accounting بأنها تطبيق المعرفة المتخصصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني CPA في جمع، وتحليل و تقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي يصل إليها للمحكمة، مجلس الإدارة، أو الجهات القضائية التنفيذية الأخرى.

كما عرفها Houck وآخرين بأنها استخدام المحاسبة، المراجعة، المهارات التحقيقية للمساعدة في المسائل القانونية.

ولقد عرفها Harty أيضا بأنها العلم الذي يتعلق بتطبيق المعرفة المالية والمحاسبية، والضريبية والمراجعة في التحليل والتحقيق والاستفسار، واختبار وفحص المسائل المتعلقة بالقانون المدني، والقانون الجنائي والتشريعات في محاولة للوصول إلى الحقيقة وتقديم رأي خبير.

ومن التعريفات السابقة، يمكن تعريف المحاسب القضائي بأنه المحاسب الذي يستخدم خصائصه وسماته السلوكية ومهاراته المهنية والعلمية في المحاسبة، والمراجعة، والتحليل، والاتصال الشفهي والكتابي، والمعرفة بالقانون المدني والجنائي، وتقنية الحاسوب والأدوات البرمجية في التحليل، والاكتشاف، وجمع الأدلة، وتفسير المعلومات المالية والمحاسبية لغرض الدعم القضائي أو التقييم والتحقيق المحاسبي (مصطفى، 2019).

1. أهداف المحاسبة القضائية

تهدف المحاسبة القضائية إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها ما يلي (الجبوري، الخالدي، و صلاح، 2012):

❖ جمع الأدلة الكافية وتقديم تقرير يتضمن رأي فني مهني محايد للمساعدة في تأييد الدعاوى القضائية؛

❖ إعداد محاسبين قضائيين لديهم المعرفة، الخبرة، و المهارة بالمحاسبة و المراجعة، و مهارة التحقيق في ضوء المعرفة القانونية ليكونوا محاسبين قضائيين مؤهلين للمساهمة في تأييد الدعاوى القضائية ومساعدة القضاء في إقرار الحق وتحقيق العدالة؛

- ❖ حماية المال العام من أعمال الغش و الاحتيال و سوء الاستخدام و المساهمة في رفع كفاءة و فعالية وظيفة مهنة المراجعة الخارجية؛
- ❖ تقييم الأضرار الناتجة عن إهمال المراجع الخارجي؛
- ❖ اكتشاف الاختلاس، تحديد كميته و الإجراءات القضائية التي تتخذ بشأنه؛
- ❖ جمع الأدلة في الدعاوى القضائية.

2. مميزات المحاسبة القضائية

يتميز المحاسب القضائي بتأهيل علمي و عملي مختلف عن المحاسب الذي يعد القوائم المالية حيث يساهم في وضع الجوانب الإدارية و السياسية و الإجراءات و المعايير لمنع الاحتيال و الخداع و المنازعات القضائية و فحص و تحليل الخسائر المحققة و من المسؤول عنها و التقصي و الفحص، لذا يتطلب على المحاسب القضائي أن يتميز عن غيره بمجموعة من المتطلبات الأساسية نذكر منها (أحمد، 2013):

- ❖ ضرورة أن يكون لديه خلفية محاسبية كبيرة، و معرفة متكاملة بالمراجعة و الرقابة الداخلية، و بكيفية ضبط الغش و إدارة المخاطر المرتبطة به في اطار التفهم الحقيقي لأساسيات البيئة القانونية و مهارات الاتصال؛
- ❖ ضرورة أن يتوفر لديه التميز و الخبرة العالية و القدرة على الإقناع و مهارة الاتصال الفعال و براعة إجراء التحريات، و التفهم العميق للعمليات المحاسبية و المقدرة على الجدل و التحليل و التقييم و تأييد الدعاوى، و ضرورة التحاقه بالدورات التدريبية المتخصصة و الحصول على شهادة خبرة مهنية معتمدة من الجهات المختصة؛
- ❖ تلبية حاجة القضاة في الاستعانة بالمحاسبين القضائيين بصفتهم خبراء أو استشاريين يدلون بأرائهم و يقدمون تقاريرهم حول المخالفات المالية؛
- ❖ تتمثل أساليب المحاسبة القضائية في المراجعة التفاعلية و الالتزام بالقانون و الأحكام و التشريعات و إجراء التحريات مما يؤثر على عملية التخطيط للمراجعة الخارجية و من ثم زيادة كفاءتها و فعاليتها و طمأننة مستخدمي القوائم المالية.

3. المحاسبة القضائية في الجزائر

تسمى المحاسبة القضائية في الجزائر بالخبرة القضائية وهي وسيلة إثبات و إجراء مساعد للقاضي، و يمكن تعريف الخبرة القضائية في مجال المحاسبة بأنها معاملة يعهد بها القاضي إلى أفراد لديهم معرفة قانونية تقنية من أجل الحصول منم على المعلومات التي يحتاجها للبت في القضية، هؤلاء الأفراد يتمثلون في الخبير المحاسبي أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد حسب القانون رقم 01-10 المؤرخ في 27 جوان 2010 و المتعلق بمهنة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات و المحاسب المعتمد، و بالتطرق لتنظيم مهنة الخبراء القضائيين في الجزائر سنتناول وضعهم من خلال شروط التسجيل و شروط التدخل لدى مختلف المحاكم.

وتحدد هذه الشروط بالمرسوم المؤرخ في 08 جوان 1996 الذي يحدد طرق التسجيل في قوائم الخبراء، و المرسوم التنفيذي رقم 95-310 المؤرخ في 10 أكتوبر 1995 الذي يحدد شروط و طرق التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وتحديد حقوقهم والتزاماتهم..

1.3. التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين

طبقا للمادة 145 من قانون الإجراءات الجزائية "يحلف الخبير المقيد لأول مرة بالجدول الخاص بالمجلس القضائي يمينا أمام ذلك المجلس بالصيغة الآتي بيانها:
" أقسم بالله العظيم بأن أقوم بأداء مهمتي كخبير على خير وجه و بكل إخلاص و أن أبدي رأيي بكل نزاهة و استقلال"

ولا يحدد هذا القسم ما دام الخبير مقيدا في الجدول و يؤدي الخبير الذي يختار من خارج الجدول قبل مباشرة مهمته اليمين السابق بيانها أمام القاضي المعين من الجهة القضائية. و يوقع على محضر أداء اليمين كل من القاضي المختص و الخبير و الكاتب، يجوز في حالة قيام مانع من حلف اليمين لأسباب يتعين ذكرها بالتحديد أداء اليمين بالكتابة و يرفق الكتاب المتضمن ذلك بملف التحقيق.

تعد كل محكمة قوائم الخبراء و يراجع المجلس هذه القوائم دوريا قبل شهرين من نهاية السنة القضائية، و تجتمع المحكمة في جمعية عمومية بحضور النيابة العامة و بموافقة وزارة العدل التي هي وحدها التي تعطي القائمة النهائية للخبراء.

2.3. شروط و إجراءات التسجيل في قائمة الخبراء القضائيين

1.2.3. شروط التسجيل للشخص الطبيعي

طبقا للمادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 95-310 المؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1416 الموافق ل 10 أكتوبر سنة 1995 الذي يحدد شروط التسجيل في قوائم الخبراء القضائيين وكيفياته، كما يحدد حقوقهم وواجباتهم، يجوز أن يسجل أي شخص طبيعي في قائمة الخبراء القضائيين اذا توفرت فيه الشروط الآتية (95-310، 1995):

- ❖ أن تكون جنسيته جزائرية، مع مراعات الاتفاقيات الدولية؛
- ❖ أن تكون له شهادة جامعية، أو تأهيل مهني معين في الاختصاص الذي يطلب التسجيل فيه؛
- ❖ أن لا يكون قد تعرض لعقوبة نهائية بسبب ارتكابه وقائع مخلة بالأداب العامة أو الشرف؛
- ❖ أن لا يكون قد تعرض للإفلاس أو التسوية القضائية؛
- ❖ أن لا يكون ضابطا عموميا وقع خلعه أو عزله، أو محاميا شطب اسمه من نقابة المحامين، أو موظفا عزل بمقتضى إجراء تأديبي بسبب ارتكابه وقائع مخلة بالأداب العامة أو الشرف؛
- ❖ أن لا يكون قد منع بقرار قضائي من ممارسة المهنة؛
- ❖ أن يكون قد مارس هذه المهنة أو هذا النشاط في ظروف سمحت له أن يتحصل على تأهيل كاف لمدة لا تقل عن سبع (7) سنوات؛

❖ أن تعتمد السلطة الوصية في اختصاصه أو يسجل في قائمة تعدها هذه السلطة.

2.2.3. شروط التسجيل للشخص المعنوي

أما المادة 5 من نفس المرسوم فتشترط في الشخص المعنوي الذي يترشح للتسجيل في قائمة الخبراء القضائيين ما يأتي (1995، 95-310):

❖ أن تتوفر في الميسرين الاجتماعيين الشروط المنصوص عليها في الفقرات 3، 4، و 5 من المادة 4 السابقة؛

❖ أن يكون الشخص المعنوي قد مارس نشاطا لا تقل مدته عن خمس (5) سنوات لاكتساب تأهيل كاف في التخصص الذي يطلب التسجيل فيه؛

❖ أن يكون له مقرر رئيسي أو مؤسسة تقنية تتماشى مع تخصصه في دائرة اختصاص المجلس القضائي.

3.3. خصائص الخبرة القضائية

تتسم الخبرة القضائية بالخصائص الأساسية التالية:

❖ تأمر بها المحكمة بغض النظر عن طبيعة التقاضي المدني أو الجنائي أو الإداري؛

❖ هي اختيارية بالنسبة للقاضي الذي لا يجبر أبدا على استخدامها؛

❖ يترك اختيار الخبراء لتقدير القضاة؛

❖ الخبرة الفنية هي تقنية بحتة؛

❖ لا تلزم آراء الخبير القاضي؛

❖ الخبراء هم مساعدون للعدالة ويتمتعون بسلطاتهم من القرار الذي عينهم؛

❖ صفة الخبير القضائي تتوقف مع انتهاء المهمة.

II. دور المحاسبة القضائية في الحد من الجرائم المالية

للمحاسبة القضائية دور مهم في الحد من الجريمة المالية والجريمة لغة مشتقة من مادة (جرم) والجريمة أي الذنب، وتجرم عليه أي أدعى عليه ذنبا لم يحمله، ويقول الله سبحانه وتعالى " ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا " (المائدة، الآية 8)، و (أجرم) أي ارتكب جرما، ويقال أجرم عليهم و اليهم أي جنى جناية.

أما اصطلاح الجريمة وفقا لتعريفها في القانون فيستعمل للتعبير عن سلوك مخالف للقانون الجزائي مستحقا للعقاب لوقوع مخالفة على الحق سواء للفرد أو للمجتمع يحميه القانون، لذلك عرف فقهاء و شراح القانون الجنائي الجريمة بأنها فعل أو امتناع عن فعل يؤدي إلى الضرر بالغير و يعاقب عليه القانون، ولكن بشأن الجريمة المالية ظهرت تعريفات عديدة للجريمة المالية، لكن هناك رأي فقهي يرى أن الجريمة هي الجريمة ولا داعي للمسميات المختلفة، لذا عرف الفقهاء الجريمة المالية على أنها " فعل ضار أو امتناع عن فعل محدد، و يكون للفعل أو الامتناع عنه مظهر خارجي يخل بالنظام الاقتصادي و الإنمائي للدولة و بأهداف سياستها الاقتصادية، يكون ذلك محظورا قانونا و له

عقاب و يقوم بذلك إنسان أهل بتحمل المسؤولية، و باختصار، الجريمة المالية هي كل فعل أو امتناع من شأنه المساس بسلامة اقتصاد الدولة" (الأبيوكي).
لهذه الأفعال التي من شأنها المساس بسلامة اقتصاد الدولة عدة أشكال نذكر منها (الروازق،
2018):

- ❖ الاحتيال (Fraudulency)؛
- ❖ الغش (Cheating) بمختلف أشكاله كالتلاعب بالدفاتر والسجلات بقصد إخفاء عجز أو اختلاس؛
- ❖ التلاعب بالحسابات قصد التأثير في مدى دلالة القوائم المالية؛
- ❖ سوء توزيع الأصول؛
- ❖ استخدام المحاسبة الإبداعية السلبية.
- ❖ التزوير (Falsifications)؛
- ❖ الرشوة (Bribery)؛
- ❖ المحسوبية (Nepotism)؛
- ❖ المحاباة (Favoritism)؛
- ❖ الأخطاء العمدية (Intentional)؛
- ❖ غسيل الأموال (Money laundering)؛
- ❖ الاختلاس (Embezzlement)؛
- ❖ التهرب الضريبي (Tax evasion).

III. الفساد المالي في الجزائر

الفساد ظاهرة قديمة في الأمم و لا يكاد يخلو عصر من العصور من هذه الظاهرة و هو سبب كل تخلف يصيب الأمة، و ربما يكون الفساد أكبر المشكلات العالمية التي تجمع المؤسسات المحلية والدولية على اعتبارها العقبة الرئيسية أمام الإصلاح و التنمية و الاستثمار الصحيح، و يعدّ ارتفاع مؤشر الفساد في أيّ مجتمع دلالة على تدني الرقابة الحكومية، وضعف القانون، وغياب التشريعات، وقد ينشط الفساد نتيجة لغياب المعايير والأسس التنظيمية والقانونية وتطبيقها، وسيادة مبدأ الفردية بما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة وموارد الدولة من أجل تحقيق مصالح فردية أو مجموعات على حساب الدور الأساسي للجهاز الحكومي بما يلغي مبدأ العدالة، وتكافؤ الفرص، والجدارة، والكفاءة، والنزاهة، ويعتبر الفساد آفة على المجتمع المعاصر وهو ظاهرة وبائية تدمر النفس البشرية وتهدم القيم والأخلاق ناهيك عما يسببه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد (حميش، 2018).

بالنظر لتقارير منظمة الشفافية الدولية (Transparency international report) للفترة الممتدة بين عامي (2012-2019) نجد أن الجزائر تحتل مراتب متقدمة في حالات الفساد المالي والإداري مقارنة بالترتيب المعتمد لدول العالم كما يوضحه الجدول رقم (1):

الجدول رقم (1): تقرير منظمة الشفافية الدولية حول ترتيب دول العالم من حيث الفساد-رتبة الجزائر-

السنة	الرتبة	العدد الكلي للدول
2012	105	174
2013	94	175
2014	100	175
2015	88	168
2016	108	176
2017	112	180
2018	105	180
2019	106	180

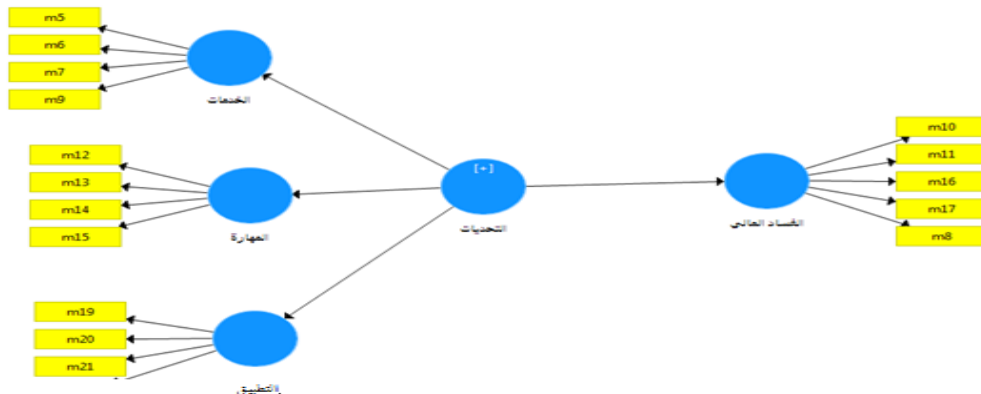
المصدر: (<https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights>)

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في تصنيف الدول الأقل فسادا في العالم، و الأقل شفافية ما بين سنتي 2012 و 2019 بحيث أنه كلما بعدت مرتبة الدولة قلت الشفافية و ازداد الفساد المالي، و عليه يمكن الإشارة إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه المحاسبة القضائية في الكشف و الحد من انتشار و استفحال مختلف ظواهر الفساد المالي في البيئة الجزائرية وإمكانية استخدامها كأداة لمساعدة الدولة في تقييم المخاطر التي تهدد الأمن العام لاقتصاد البلاد.

IV. تحليل بيانات الدراسة وعرض نتائجها

1. نموذج الدراسة لقد اعتمدنا في دراستنا على النموذج التالي:

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثان بناء على فرضيات الدراسة.

2. الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع في هذه الدراسة هو الفساد المالي، نحاول تقديم تحليل هذا المتغير عن طريق متغير مستقل متمثل في متغير تحديات المحاسبة القضائية، و يمكن توضيحهم كالآتي:

1.2. تحديات المحاسبة القضائية

تتمثل تحديات المحاسبة القضائية في ثلاثة نقاط أساسية هي خدمات المحاسبة القضائية، مهارات المحاسبة القضائية و أخيرا سبل تطبيق هذه المهارات في الواقع المهني، و عليه قسم المتغير المستقل المتمثل في التحديات إلى ثلاث متغيرات هي:

❖ **الخدمات:** تم من خلال هذا المتغير التابع دراسة الحاجة الماسة لاستخدام خدمات

المحاسبة القضائية في الجزائر، و من نماذج الأسئلة المطروحة في هذا السياق : لا يفصل القاضي في قضايا الغش و الاحتيال المالي دون الرجوع إلى رأي المحاسب القضائي، للمحاسب القضائي دور مهم في مساعدة جهاز العدالة في الفصل في القضايا محل النزاع، هناك طلبات متزايدة للاستعانة بخدمات المحاسب القضائي في المجالس القضائية، دور المحاسب القضائي مهم في توضيح النقاط المهمة في النزاعات المالية.

❖ **المهارة:** تم من خلال هذا المتغير التابع دراسة أهمية المهارات الخاصة و المتعددة التي ينبغي

للمحاسب القضائي أن يتمتع بها لأداء عمله بشكل صحيح و فعال، من نماذج الأسئلة المطروحة في هذا السياق: للمستوى العلمي للمحاسبين القضائيين دور مهم في مواكبة التطور التكنولوجي لمختلف أساليب الاحتيال، يهتم المحاسبون القضائيون في الجزائر باستخدام التقدم العلمي في هذا المجال بهدف تعزيز قدراتهم العلمية، يستعين المحاسبون القضائيون بأساليب الإحصاء في الكشف عن الجرائم المالية، الأساليب التقليدية في الكشف عن الجرائم المالية لم تنجح في الحد من انتشارها في البيئة الجزائرية.

❖ **التطبيق:** أما هذا المتغير التابع فقد تم من خلاله دراسة مساعدة التطبيق الجيد

للمحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الفساد المالي، كانت نماذج الأسئلة المطروحة في هذا السياق كما يلي: استخدام أساليب المحاسبة القضائية الصحيحة في المحاكم الجزائرية يساعد في حل النزاعات المالية و الحد من الخسائر، المحاسبة القضائية كفيلة بتحديد أسباب انتشار الجرائم المالية و سبل معالجتها و الحد منها، لا تستطيع المحاكم الجزائرية الاستغناء عن المحاسبين القضائيين في مواجهة تفشي الجرائم المالية.

2.2. الفساد المالي

يمكن تعريفه بأنه جميع الانحرافات المالية المخالفة للقوانين العامة أو لأحكام اللوائح والتشريعات والإجراءات المنظمة لأعمال الدولة والمؤسسات الخاصة والأفراد والمطبقة في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص بشكل عام وغير المتسقة مع ضوابط وتعليمات الرقابة المالية (جليدان، 2014).

3. تقييم نموذج القياس للدراسة

أول ما نقوم به هو تحديد مجتمع الدراسة و الذي يتكون من المراجعين الخارجيين -خبراء المحاسبة القضائية المسجلين في قائمة المهنيين المسجلين في جداول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين و الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات و المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين بعنوان نشاط 2020

بالجزائر، ونظرا لاتساع رقعة البلاد، تم اختيار وتوزيع اثنان و أربعون استبانة أرسلت بشكل مباشر إلى عينة عشوائية من مكاتب محافظي الحسابات عبر ثلاث ولايات من ولايات الوطن وهي ولاية الأغواط، ولاية المسيلة و ولاية برج بوعريج، و استمرت المتابعة حوالي أربعة أشهر حيث أستبعد منها ستة استبانات لعدم اكتمال إجاباتها، و اخضع الباقي للتحليل و عددها ست و ثلاثون استبانة تشكل ما نسبته (85.7%) من الاستبانات الموزعة، حيث قام الباحثان باستخدام العينة العشوائية البسيطة.

1.3. تحليل النتائج

في هذه الفقرة سنبدأ بتطبيق الأدوات الإحصائية سالفه الذكر لتحليل الاستبيان و استخلاص النتائج من خلال ما يلي:

الجدول رقم (2): الارتباط و صحة التمايز

المتغيرات	التطبيق	الخدمات	الفساد المالي	المهارة
التطبيق	0.592			
الخدمات	0.401	0.633		
الفساد المالي	0.331	0.507	0.520	
المهارة	-0.010	0.286	0.667	0.544

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS

تم تقييم صحة التمايز Discriminant validity من خلال معيار Fornel-Lacker، حيث يبين الجدول (2) أن الجذر التربيعي ل AVE للمتغيرات الكامنة أكبر من الارتباطات المرافقة للمتغيرات الكامنة المرافقة (Latent Variables Correlations LVC)، وهذا ما يشير إلى صحة التمايز.

2.3. تقييم النموذج البنائي

مشكلة التداخل الخطي تدخل ضمن تقييم نموذج القياس وليس البنائي.

من خلال نماذج القياس السابقة تأكدنا أن عملية بناء نموذج هذه الدراسة موثوقة وصالحة، الخطوة التالية في PLS-SEM هي تقييم النموذج البنائي، قبل الانتقال اليه من المهم فحص مستوى العلاقة الخطية لمتداخلة في النموذج البنائي وفق طريقة PLS-SEM تبرز مشكلة التداخل الخطي (Collinearity) عندما تكون قيم التسامح Tolerance من 0.20 أو أقل، وقيم VIF (معامل تضخم التباين) من 5 و أعلى على التوالي (Joseph, Jr, G.Tomas, & Christian M, 2017)

الجدول رقم (3): تقييم علاقة التعدد الخطي

المتغيرات	التطبيق	الخدمات	الفساد المالي	المهارة
التطبيق			1.217	
الخدمات			1.325	
الفساد المالي				1.112
المهارة				

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS

يشير الجدول (3) إلى عدم وجود مشاكل التعدد الخطي Multicollinearity، حيث أن جميع قيم VIF أقل من عتبة 5 (في حدود المسموح بها).

3.3. معاملات الانحدار

تظهر معاملات المسارات المباشرة و غير المباشرة أن علاقة النموذج البنوي ذات دلالة إحصائية (الجدول رقم (4))

الجدول رقم (4): معاملات الانحدار

المسار	المعاملات	الانحراف المعياري	T-test	P-value
التحديات الفساد المالي ←	0.675	0.124	3.988	0.000

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS.

الجدول رقم (5): معاملات الانحدار

المسار	المعاملات	الانحراف المعياري	T-test	P-value
التطبيق الفساد المالي ←	0.381	0.212	1.143	0.254
الخدمات المالية ←	0.186	0.185	1.283	0.200
المهارة الفساد المالي ←	0.422	0.277	2.170	0.030

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS.

4.3. معامل التحديد (R^2)

معامل التحديد (R^2) هو مقياس شائع يتم على أساسه تقييم النموذج البنوي، يمثل هذا المعامل التأثيرات المجمعة لجميع المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، ان قيمة R^2 للنموذج الشامل هنا مقبولة (60.1%).

5.3. حجم التأثير F^2

حجم تأثير المهارة على تحديات المحاسبة القضائية في محاربة الفساد المالي قيمة جيدة جدا، في حين أن حجم تأثير التطبيق و الخدمات كتحد للمحاسبة القضائية في محاربة الفساد المالي فهي مقبولة، وباعتبار كل من المهارة، التطبيق والخدمات متغيرات تابعة لتحديات المحاسبة القضائية نجد أن تأثير هذه التحديات على المحاسبة القضائية في محاربة الفساد المالي جيدة، و نوضح ذلك في الجدول التالي.

الجدول رقم (6): حجم تأثير F^2

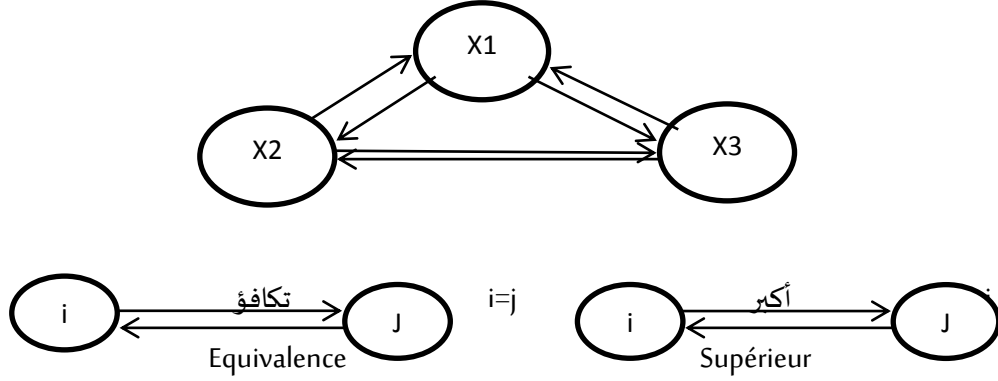
تحديات المحاسبة القضائية	الفساد المالي	القرار
التطبيق	0.121	مقبول
الخدمات	0.107	مقبول
المهارة	0.815	مرتفع

المصدر: من مخرجات برنامج SmartPLS

6.3. طريقة المقارنات الزوجية لدراسة أهمية محددات التحديات في محاربة الفساد المالي

إن عدم خاصية التعدي يمكن إظهارها من خلال مخطط نتائج مقارنة ثلاث محددات لتحديات المحاسبة القضائية (X1: خدمات المحاسبة القضائية، X2: مهارة المحاسب القضائي، X3: تطبيق المحاسبة القضائية)

شكل رقم (2): مقارنة الأزواج لمحددات تحديات المحاسبة القضائية



المصدر: من إعداد الباحثان

بعد ذلك نضع المصفوفة المربعة بشكل عام وفق الشكل التالي: حيث: (i=j=1,2,3,4)

$$A = [a_{ij}]$$

$$A = \begin{bmatrix} a_{11} & a_{12} & \dots & a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} & \dots & a_{2n} \\ \dots & \dots & \dots & \dots \\ a_{n1} & a_{n2} & \dots & a_{nn} \end{bmatrix}$$

وهنا تظهر لدينا ثلاث حالات ممكنة، تتجلى في الآتي:

- إذا كان: $X_i > X_j$ نضع: $1+y$ ؛

- إذا كان: $X_i = X_j$ نضع: 1؛

- إذا كان: $X_i < X_j$ نضع: $1-y$.

على اعتبار أن $1 \leq y \leq 5$ ، و «y» هي أي عدد معقول ضمن الحدود المعطاة ضمن سلم القياس المتبنى (1، 2، 3، 4، 5)، فمثلا إذا أخذنا $y=1$ ، فإن مصفوفة المقارنات الزوجية تأخذ شكل الجدول التالي:

جدول رقم (7): مصفوفة المقارنات الزوجية

التحديات	الخدمات	المهارة	التطبيق
الخدمات	=	<	<
المهارة	>	=	>
التطبيق	>	<	=

المصدر: من إعداد الباحثان

و بالتالي تصبح مصفوفة المقارنات الزوجية كما يلي:

جدول رقم (8): مصفوفة المقارنات الزوجية

التحديات	الخدمات	المهارة	التطبيق
الخدمات	1	2	2
المهارة	0	1	0
التطبيق	0	2	1

المصدر : من إعداد الباحثان

ندخل في الحسابات مفهوم القوة التكرارية من الرتبة «k» لأبعاد محددات التحديات على شكل مصفوفة عمود $p(k)$ ، والتي تتحدد بالشكل العام:

$$P(k) = AP(k-1)$$

حيث $k=1,2,3,4,...,n$ ، ويتم بحساب القوة التكرارية للعنصر الأول (X_1 : خدمات المحاسبة القضائية) بالمعادلة التالية:

$$P_i(k) = \sum_{j=1}^n a_{ij} \cdot P_{jk-1}$$

أي أنه بمثابة توزيع أسطر المصفوفة A على عمود المصفوفة $P(k)$ ، في بداية الحساب يتم أخذ القوة التكرارية $P(k)=1$ ، أي أنه من أجل تحديد $P_1(k)$ يتم أخذ: $P_1(0)=1$

$$P_1(0)=1$$

$$P_2(0)=1$$

$$P_3(0)=1$$

و نقوم بعدها بإجراء ضرب المصفوفة الأولية (1) ب $P(0)$ ونتيجة الحسابات نحصل على المصفوفة $P(1)$ ، وهي القوة التكرارية من المرتبة الأولى.

حيث i : يعبر عن القيمة العملية في هذه الطريقة:

$$P_i^{\%}(c) = \frac{P_i(k)}{\sum_{i=k}^n P_i(k)}$$

نجري الحسابات ونتوقف عند المرحلة الثالثة (مثلا):

$$\sum_{i=1}^n a_{ij} P_{jk-1}$$

حسابات تكرارات المرحلة الأولى هو:

و بالتالي $P(1)$ هي:

$$\begin{bmatrix} 1 & 2 & 2 \\ 0 & 1 & 0 \\ 0 & 2 & 1 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} 1 \\ 1 \\ 1 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 5 \\ 1 \\ 3 \end{bmatrix}$$

و عليه و حسب نتيجة طريقة المقارنات الزوجية لمحددات تحديات المحاسبة القضائية في محاربة الفساد المالي، فإنه توجد درجات أهمية لمحددات تحديات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي، حيث أن محدد المهارة أخذ الحيز الأكبر من الأهمية مقارنة مع كل من محدد الخدمة و محدد التطبيق فمهارة المحاسب القضائي تمثل التحدي الأكبر لمواجهة و محاربة الفساد المالي في البيئة الجزائرية لتأثيرها المباشر على نوعية الخدمات المقدمة و طريقة تطبيقها بالشكل المطلوب، مع الأخذ بعين الاعتبار لأهمية الخدمات المقدمة من طرف المحاسب القضائي و أهمية التطبيق الجيد لهذه الخدمات.

7.3. اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية: بعد اختبارنا للفرضية الإحصائية (الصفريّة) الرئيسية تبين رفض H_0 ($\alpha = 0.05 < sig = 0.000$)، وبالتالي نقبل بالفرض البديل H_1 ، أي أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية و بدرجات متفاوتة لمحددات تحديات المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوي $\alpha = 0.05$.

الفرضيات الجزئية:

❖ بعد اختبارنا للفرضية الإحصائية (الصفريّة) الجزئية (رقم 1) و من خلال الجدول رقم (4) تبين قبول H_0 ($\alpha = 0.05 > sig = 0.2$)، أي أنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير الخدمة في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوي $\alpha = 0.05$ ؛

❖ بعد اختبارنا للفرضية الإحصائية (الصفريّة) الجزئية (رقم 2) و من خلال الجدول رقم (4) تبين رفض H_0 ($\alpha = 0.05 < sig = 0.03$)، و بالتالي نقبل بالفرض البديل H_1 ، أي أنه يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير المهارة في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوي $\alpha = 0.05$ ، و بدرجة مرتفعة؛

❖ بعد اختبارنا للفرضية الإحصائية (الصفريّة) الجزئية (رقم 3) و من خلال الجدول رقم (4) تبين قبول H_0 ($\alpha = 0.05 > sig = 0.254$)، أي أنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير التطبيق في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية عند مستوى معنوي $\alpha = 0.05$ ؛

❖ بعد اختبارنا للفرضية الإحصائية (الصفريّة) الجزئية (رقم 4) و من خلال الجدول رقم (5) و من خلال مصفوفة المقارنات الزوجية تبين قبول H_0 ، و بالتالي نستنتج أنه توجد درجات أهمية لمحددات التحديات لدى المحاسبين القضائيين في مكافحة الفساد المالي في البيئة الجزائرية.

V. الخاتمة

من خلال التحليلات النظرية والعملية للدراسة يتبين النتائج التالية:

- ❖ هناك تحديات تعيق مهنة المحاسبة القضائية في الجزائر وبدرجات متفاوتة تتطلب إيجاد حلول لها حتى تفعل هذه المهنة وترتقي للمستوى المطلوب منها في مكافحة الفساد المالي؛
- ❖ يشكل التأهيل العلمي والخبرة ومختلف المهارات المتخصصة أكثر التحديات أهمية في تفعيل مهنة المحاسب القضائي في الجزائر؛
- ❖ هناك وعي وإدراك من طرف المهنيين في الجزائر بأهمية خدمات مهنة المحاسبة القضائية في مواجهة كل أنواع الجريمة والفساد المالي؛
- ❖ محدودية دور الجامعات والجهات الوصية في الاهتمام بالتكوين العلمي اللازم والمختص ومواكبة التطورات ذات العلاقة بمهنة المحاسبة القضائية؛
- ❖ افتقار مهنة المحاسب القضائي لقانون ينظم عملها ويبرز خصوصيتها؛
- ❖ تطبيق المحاسبة القضائية بمفهومها الحديث يساهم في التصدي لمختلف أنواع الفساد والجريمة المالية.

وبناء على هذه النتائج المتحصل عليها نوصي بما يلي:

- ضرورة اعتماد مادة المحاسبة القضائية وتطوير المناهج المحاسبية بالجامعة الجزائرية ومراكز التكوين المختصة بهدف إعداد محاسبين قضائيين مؤهلين للعمل كخبراء ومستشارين في الدعاوي القضائية خاصة من حيث مهارات التحري والاتصال والإدراك التام بالقواعد والأنظمة القانونية؛
- العمل على تطوير التعاون الدولي في هذا المجال بين الجهات الوصية والمهنيين بغرض تبادل الخبرات وتطويرها والتعريف بالمحاسبة القضائية وأهميتها عبر عقد مؤتمرات وورشات عمل؛
- العمل على زيادة الاهتمام والوعي لدى المحاسبين والمختصين بأهمية مهنة المحاسبة القضائية في مكافحة الجرائم المالية المختلفة؛
- العمل على إصدار تشريعات وقوانين خاصة تضبط وتؤطر عمل مهنة المحاسبة القضائية وتبرز أهميتها في مواجهة مختلف مظاهر الجريمة والفساد المالي ودورها في الحفاظ على الحقوق وإحقاق العدالة الاجتماعية.

VI. المراجع

1. المراجع باللغة العربية

- ❖ المرسوم التنفيذي رقم 95-310. (101 أكتوبر، 1995). يحدد شروط التسجيل في قوائم بالخبراء القضائيين. الجزائر.
- ❖ بسيوني السعدني مصطفى. (02، 10، 2019). المحاسبة القضائية مفهومها وأهميتها وأهدافها. تاريخ الاسترداد 21، 03، 2021، من almohasben.com.

- ❖ خالد محمد علي أحمد. (7-8 افريل، 2013). المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة و المراجعة.. بني سويف، جمهورية مصر العربية.
 - ❖ د. عادل الأبيوكي. (بلا تاريخ). الجريمة الاقتصادية. (مركز الاعلام الأمني، المحرر)
 - ❖ د. عبد الحق حميش. (ديسمبر، 2018). ظاهرة الفساد في المجتمع خطورتها و كيفية مواجهتها. /الخبر، اسلاميات.
 - ❖ سعود بن هاشم جليدان. (01 06, 2014). أسواق/اسواق المال/أوجه الفساد المالي. تاريخ الاسترداد 03 18, 2021، من العربية.نت.
 - ❖ سورة المائدة. (الآية 8). القرآن الكريم.
 - ❖ ميثم مالك راضي، عبد الزهرة سلمان الروازق. (9 1, 2018). ضرورة تفعيل دور المحاسبة القضائية و تطويرها في الجزائر. مجلة /المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية.
 - ❖ نصيف جابر الجبوري، الخالدي، و هادي محمد صلاح. (2012). دور المحاسبة القضائية في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية.
2. المراجع باللغة الأجنبية:

- ❖ <https://www.transparency.org/ar/news/cpi-2019-global-highlights>. (s.d.). Consulté le 2021, sur <https://www.transparency.org/>.
- ❖ Joseph, F. H., Jr, G.Tomas, M., & Christian M. (2017). A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM). (S. Edition, & SAGE Publications, Eds.) Los Angeles: Ringle and Marco Sarstedt.